المنهج النحوي في السماع (النقل) عند ركن الدين الاسترابادي في كتابه (البسيط في شرح الكافية).

الباحث : حيدر نصيف لفتة الميالي
مكان العمل : مديرية تربية بابل – إعدادية كوثا للبنين
رقم الهاتف : 07703147414
والاستاذ الدكتور: حسن عبد الغني الأسدي
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم اللغة العربية

الملخّص:

يسلط هذا البحث الضوء على المنهج النحوي في أصل مهم من أصول النحو ، وهو السماع عند عالم نحوي ذي شخصية علمية كبيرة ، وهو ركن الدين الاسترابادي (المولود في أستراباد، والمتوفى في الموصل سنة 715 هجرية)، فتضمن البحث أبرز الآراء النّحوية عنده في السماع (النقل) في كتابه (البسيط في شرح الكافية) .

الكلمات المفتاحية:

(السماع ، ركن الدين الاسترابادي ، الجهد النحوي، الإعراب) .

Summary:

This research sheds light on the grammatical approach on an important origin of grammar, which is hearing, according to a grammatical scholar with a great scientific personality, Rukn al-Din al-Astarabadi (born in Astraabad, and died in Mosul in the year 715 AH). The research included his most prominent grammatical opinions on hearing (transmission).) in his book (Al-Basit fi Sharh Al-Kafiya).

key words:

(Hearing, Rukn al-Din al-Istarbadi, grammatical effort, parsing).

المقدمة :

يعد أبو الفضائل ركن الدين، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن شرف شاه العلويّ الحسينيّ الأستراباديّ[1]، واحداً من علماء النحو المبرّزين ، ومن يطالع كتابه (البسيط في شرح الكافية) يجد مصداق ذلك ، إذ نثر آرائه النحوية في بطون هذا الكتاب ، فنجده يحلل المسائل النحوية التي ذكرها ويناقشها ، ويعقب عليها ، فتارة يرجحها ، وتارة يردها بأدلة علمية رصينة ، وحجج منطقية ارتضاها ودافع عنها.

ولبيان ذلك عرض البحث لأهم الآراء النحوية لركن الدين الاستراباديّ في واحد من أهم أصول النحو عند النحويين ، ألا وهو السماع . فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث تشتمل على مسائل نحوية منتقاة في السماع ، ضم المبحث الأول آرائه في السماع من القران الكريم والقراءات النحوية ، واختص المبحث الثاني في آرائه النحوية في السماع من الأحاديث الشريفة ، وكان المبحث الثالث في السماع من الشعر العربي ثم خاتمة تضمنت أهم نتائج البحث.

المبحث الأول : آراؤه في السماع من القران الكريم والقراءات القرآنية.

دأب النحويّون على الاستشهاد بالقرآن الكريم بوصفه الوحي المُنزَل من الله ﷻ، وكان ركن الدين الأستراباديّ من العلماء الذين أولوا الشاهد القرآنيّ عناية كبيرة، فقد عالج كثيرا من المسائل النحويّة والصرفيّة واللغويّة المختلفة بالشواهد القرآنيّة، لذلك كان القرآن الكريم مصدره الأوّل في الاستشهاد .

ومَن يُطالع كتابه (البسيط في شرح الكافية) فإنّه لا يجد فصلا أو مسألة من دون أنْ يورد له شاهداً من القرآن الكريم، ولتكون الصورة واضحة عن منهج ركن الدين الأستراباديّ في الاستشهاد بالقرآن الكريم لا بُدّ لنا من أن نُبيّن أهمّ الملامح البارزة في منهجه .

1- توثيق القواعد النحويّة من الآيات القرآنيّة :

لقد سار ركن الدين الأستراباديّ على نهج الأقدمين، ومَن يُطالع كتابه البسيط يجد أنّ ركن الدين قد أولى القرآن الكريم عناية كبيرة في الاستشهاد به وخصوصا في توثيق القواعد النحويّة، ومن ذلك ما استشهد به في مسألة حذف الفعل وجوبا من الجملة إذ قال: ((وأمّا وجوبا فهو في كلّ موضع يقع بعد الاسم فعل أو مُنزَّل منزلة الفعل مُفسِّر للفعل المحذوف. مثال الأوّل قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (التوبة: ٦)، فأحد مرفوع بأنّه فاعل لفعل محذوف يُفسرّه استجارك وليس بمبتدأ، لأنّ حرف الشرط لم يدخل إلّا على الفعل لفظا أو تقديرا))[2] ، ومنها استشهاده في المواضع التي يَسوغ فيها مجيء المبتدأ نكرة، إذ قال : ((ثمّ الذي تُخصَّص به النكرة حتّى جاز أن تقع مبتدأ أنواع منها الصفة نحو : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ (البقرة:

221)، فإنّه اختصّ بالصفة ... ومنها تخصيصها بإفادة العموم ... ومنه قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ (الانبياء: ٩٣) ... ومنها تخصيصها بالمتكلِّم وهو يقع في الدعاء نحو قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (المرسلات: 15))[3].

2- تعدد الشاهد القرآنيّ في المسألة الواحدة :

من السمات البارزة في منهج ركن الدين الأستراباذي تعدّد الشّاهد القرآنيّ في المسألة النحويّة الواحدة ، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على عنايته في تأكيد القاعدة وربطها بالقرآن الكريم ، ويدلّ على اهتمامه بتوثيق القاعدة النحويّة وترسيخها، إذ إنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم لا يختلف عليه اثنان، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن الممنوع من الصرف، في سبب منع كلمة (جواري) من الصرف ، فقال ((والثاني أن يقال إنّ أصله جواري بغير تنوين فحذفتِ الحركة من الياء استثقالا عليها فصار جواري بسكون الياء، ولمّا كانوا يحذفون الياء إذا وقعت طرفا قبلها كسرة في المفرد كقوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (الفجر: 4)، و ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ (الرعد: 9) كان حذفها في الجمع وهو جواري أولى وأوفق))[4] ، ومن ذلك ما جاء في شرحه لحدّ الحال ((وقيل على الحدّ المذكور إنه ليس بجامع لجواز أن يكون هيئة لغيرهما كالمضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (البقرة:135)، وقوله تعالى : ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ (الحجر: 66))[5] .

3-عنايته بالأوجه الإعرابيّة :

تعدّ الأوجه الإعرابيّة ظاهرة نحويّة شغلت أذهان النحويين منذ بداية الدرس النحويّ وتوسّعت بتوسّعه، فقد ولع بها النحويّون، وهذا الولع بها واضح وجليّ، إذا دلّت على شيء فهي تدل على توسّع النحويين في مادّتهم وتبحّرهم فيها وتمكّنهم من أدواتهم، وليس لغرض الإغراق في الصناعة النحويّة كما ذهب بعض المحدثين[6] ، ومَن يُطالع كتاب البسيط يجد أنّ ركن الدين أولى الأوجه الإعرابيّة ولا سيما القرآنيّة منها عناية خاصّة ، فمن ذلك قوله : ((تقول في غير إذا كانت صفة: مررتُ برجل غيرك، وقال تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (النساء: 95)، وهو يحتمل ثلاثة أوجه الرفع على أنه صفة للقاعدون[7] ، والجرّ على أنّه صفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء))[8] ، ومنها ما جاء في مسألة حذف الخبر ((وأمّا قوله تعالى : ((فصبر جميل)) يحتمل أن يكون الخبر محذوفا، وتقديره فصبرٌ جميل أجملُ، ويحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا، وتقديره فأمري صبرٌ جميلٌ))[9] .

4- اكتفاؤه بموضع الشاهد من الآية :

من الملاحظ على منهج ركن الدين الأستراباذي أنّه يكتفي بموضع الشاهد من الآية الكريمة التي استشهد بها من دون أن يذكر الآية كلّها، ولعلّ ذلك مردّه إلى عدم تشتيت ذهن القارئ، فقد يلتبس الأمر على القارئ ولا يدري أين موطن الشاهد في الآية، وتكاد تكون هذه السمة بارزة في شرحه، من ذلك ما جاء في شرحه لمسألة حذف عامل الحال إذ قال : ((فحذف صاحب الحال والعامل جميعاً فيه تخفيف لكثرة استعمالهم إيّاه، ومنه قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ۞ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ (القيامة: 3–4)، أي بلى نجمعها قادرين، ومنها قوله: ((اعلم أنّ الحال على ضربين ... وتؤكد الخبر المتقدّم وتدلّ عليه، نحو زيد أبوك عطوفا، فإنّك حقّقت الأبوّة بقولك عطوفا، وكقوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ (فاطر: 31)، فإنّ الأب لا ينتقل عن العطف، والحقّ لا ينتقل عن التصديق))[10].

5– ترجيح قراءة على أخرى:

لقد كان موقف ركن الدين الأستراباذي من القراءات القرآنية موقف البصريين حيث جعلوا الأقيسة النحويّة والقواعد معياراً لما يرد من القراءات القرآنيّة ، فقد اخضعوا النصوص القرآنيّة لتلك المعايير التي صنعوها ، فما خالف تلك القواعد والمعايير حكموا عليه بالشذوذ أو الضعف[11] ، وعلى ذلك سار ركن الدين الأستراباذي ، فاستشهد بالقراءات السبعة وغيرها[12] .

فمن ذلك ما جاء في حديثه عن جواز نصب المستثنى مع اختيار البدل إذ قال: ((وإنّما قال والمستثنى منه مذكور لأنه لو لم يكن مذكوراً لم يجز إلّا ما اقتضاه العامل المتقدّم على إلّا ، نحو قوله تعالى : ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (النساء : 66) بالرفع والنصب[13]، والبدل هو المختار والراجح على الاستثناء في هذا الموضع))[14] ، ومنها قوله في المسألة نفسها ((إنّ البدل يجري في تعلّق العامل به كمجراه لو وَلي العامل، والنصب في الاستثناء على الشبه بالمفعول به، فلّما كان البدل أقوى في حكم العامل من الاستثناء كان البدل هو المختار، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ (هود:81)، فإنّ الجماعة كلّهم قرأوا بالنصب إلّا أبا عَمرو وابن كثير فإنّهما قرءا بالرفع، وكان من الواجب أن يكون الرفع لكون البدل أكثر وأرجح))[15] .

المبحث الثاني : آراؤه النحوية في السماع من الحديث الشريف:

أجمع علماء العربيّة على أنّ الرسول محمداً 6هو أفصح العرب قاطبة، وأنّ كلامه يأتي بعد كلام الله تعالى فصاحة وبلاغة وبيانا. ولكنّهم اختلفوا في الاستشهاد بالأحاديث المرويّة عنه في الدراسات النحويّة واللغويّة، ويُمكن تقسيمهم على ثلاث فئات[16]:

الأولى : أجازت الاستشهاد بالحديث النبويّ مطلقا، ومن هذه الفئة ابن مالك، وابن هشام النحوي (ت761هـ)، وابن جني، والجوهريّ (ت393هـ)، وابن فارس (ت395هـ)، وابن سيده (ت458هـ)، والحريريّ (ت516هـ)، والسهيليّ (ت581هـ)، وابن بري (ت582هـ)، وابن خروف (ت609هـ)، وغيرهم .

الثانيـة : رفضت الاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات اللغويّة والنحويّة، ومن هذه الفئة ابن الضائع (ت680هـ)، وأبو حيان، وحجّتهم في ذلك أنّ الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنّه وقع اللحن كثيرا فيما رُوي من الحديث، لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وأنّ أئمّة النحو المتقدّمين لم يحتجّوا بشيء منه كأبي عَمرو بن العلاء وعيسى بن عمر (ت149هـ)، والخليل (ت170هـ) وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائيّ (ت189هـ) والفرّاء (ت207هـ) وهشام الضرير (ت209هـ) وعلي بن المبارك الأحمر (ت220هـ) من الكوفيين .

الثالثة : توسّطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا للفظ المرويّ عن النبيّ 6، ومن هذه الفئة السيوطيّ وغيره .

وركن الدين واحدٌ من أولئك النحويين الذين لم يولوا الحديث النبويّ الشريف عنايةً بارزةً، ولقلّة استشهاده بالحديث الشريف لا يُمكننا أن نجزم بموقفه من الحديث الشريف من حيث الرفض أو القبول، فقد استشهد بخمسة أحاديث فقط في كتابه البسيط وجدها تتّفق والقاعدة النحويّة التي صاغها، ويُمكننا أن نُجمل أهمّ سمات منهجه في الاستشهاد بالحديث بالآتي :

1- عدم نسبة الحديث إلى الرسول : وذلك قوله في جمع صيغة منتهى الجموع : ((أي شرط الجمع المانع من الصرف كونه على صيغة يمتنع جمعه مرّة أخرى فكونه جمعاً بمنزلة سبب، وكونه على صيغة منتهى الجموع بمنزلة سبب آخر، وكأنّه جمع مرّتين إمّا تخفيفاً نحو أكالب، وإمّا تقديراً نحو: أفاضل، ومن العرب من يجمع هذا الجمع للمبالغة في الكثرة فقالوا: صواحبات يوسف[17]))[18] .

2- عدم التحقّق من نسبة الحديث : إذ جاء في شرحه لشروط الحال : ((وقد جاء الحال عن النكرة من غير أحد ما ذكرنا إذا أفادت معنى لم تفده الصفة نحو قوله6: «فجاء فرس له سابقا[19]»، فلو أجرى سابقا صفة لم يؤدِّ إلى ما أدّاه الحال))[20] ، ولم أعثر على سند الحديث في كتب الصحاح .

3- اقتصاره على موضع الشاهد في الحديث : وذلك ما جاء في كلامه عن التوكيد اللفظيّ: ((وفائدة هذا التوكيد دفع توهّم المتكلِّم أنّ السامع لم يسمع ما ذكره واهتمام المتكلم بالمعنى المدلول عليه كقوله7 : «واللهِ لأغزونّ قريشا[21]» ثلاث مرّات، فإنّه لم يكن لتوهّمه أنّه لم يسمع كلامه بل ليُبيّن للناس شدّة اهتمامه بغزوهم ومنها قوله 7: «فنكاحها باطل[22]» ثلاث مرّات))[23] .

4- تضعيفه الحديث الذي لا ينسجم مع القاعدة النحويّة: وقد ذكر ذلك في حديثه عن لام الأمر، قال: ((وقوله 7: في بعض الغزوات «لتأخذوا مصافكم[24]» ، فإنّما جمع بين اللام والتاء ليتناول الحاضرين والغائبين، وهو شاذّ))[25] .

المبحث الثالث : الآراء النحوية لركن الدين في كلام العرب .

كلام العرب هو المادّة المسموعة عن العرب، والمقصود به ما أُثرِ عنهم من شعرٍ ونثرٍ قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن[26]، وقد اعتمد النحويّون على الشعر أكثر من النثر في احتجاجهم، وهذا لأسباب عدّة[27] أهمّها المنزلة الرفيعة التي للشعر، فقد كانت للشعر منزلةٌ مرموقة في نفوس العرب .

وقد احتجّ ركن الدين الأستراباذي بكلام العرب عامّة شعراً ونثراً، وعدّه مصدراً مهمّاً من مصادر الاحتجاج في اللغة والنحو والصرف، وأولى الشعر خاصّة عناية كبيرة في كثير من المسائل النحويّة، ومن يقف على كتابه يجد ذلك واضحا، وكان يُقدّم الشعر على القرآن الكريم، بل كان يُكثِر من الشعر على حساب القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، وكذلك يُقدّم الشعر على الأَمثال والحِكَم ، فقد بلغ عدد الأبيات الشعرية التي استشهد بها (338) بيتاً شعرياً فضلاً عن أنصاف الأبيات والأراجيز[28]، ومن هنا ركّز الباحث على دراسة الشعر عند ركن الدين الأستراباذي كنموذج لكلام العرب لكثرة الاستشهاد به في كتاب البسيط قياساً بغيره من كلام العرب كالأمثال وغيرها . إنّ أبرز أغراض الاستشهاد بالشعر العربيّ عند ركن الدين تكمن فيما يأتي :

1- توثيق القواعد النحويّة : وهذه من أهمّ الوظائف التي يؤدّيها الشاهد النحويّ، فقد أفاد الأستراباذي كثيرا من الشاهد الشعري في تبيين المسائل النحويّة وتوثيق قواعدها، من ذلك ما جاء في حديثه عن حذف الفعل جوازا إذا دلّ عليه دليل، إذ قال : ((إمّا جوازاً فكما أنّ الإنسان إذا رأى مضروباً ولم يعلم من الذي أوقع ذلك الفعل به فسأل عنه فيُجيب المسؤول بأنّه زيدٌ أو عَمرو، فارتفاع الاسم بذلك الفعل، وإن لم يكن ذلك الفعل منطوقاً، وإن كان الأولى إظهار الفعل ومن ذلك بيت الكتاب :

ليبك يزيد ضارع لخصومه ومختبط ممّا تطيح الطوائح[29]

فقوله: ضارع مرفوع بأنّه فاعل فعل محذوف دل عليه ليبك فإنّه لمّا قال ليبك يزيد فكأنّ سائلاً سأل من يبكيه؟ فقال ضارع لخصومه))[30] .

ومنه ما جاء في شرحه لمعاني الأفعال الناقصة، فقد ذكر أنّ للفعل (أضحى) ثلاثة معانٍ منها : ((أن يُفيد الدخول في هذه الأوقات ، نحو أصبح زيد، إذا دخل في الصباح نحو أظهر وأعتم، ومنه قوله :

ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها [31]

أي دخل جليدها في الضحى، وهي على هذا الوجه تامّة مستغنية عن الخبر))[32] .

2- **تأييدا لمذهبه البصريّ وتضعيفا للمذهب الكوفيّ** : فقد وظّف الأستراباذي الشعر انتصاراً لمذهب البصريين، فقد كان يأتي بالشاهد الكوفيّ ويُفنّده ويُبيّن مواطن الضعف فيه، من ذلك قوله في بعض مواطن منع الكلمة من الصرف: ((اعلم أنّ الاسم إذا كان فيه سبب واحد وهو العلميّة لا يجوز منعه من الصرف لضرورة الشعر عندنا خلافا للكوفيين والأخفش ... ومُتَمسَّك الخصم القياس والسّماع))[33] . ثمّ شرع بتفنيد آرائهم فقال: أما السّماع فقوله :

فما كان حصن و لا حابس يفوقان مرداس في مجمع[34]

وقوله : **وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه من آل ليلى ومن هند**[35].

قال : ((والجواب عن الأوّل أنّ الرواية ممنوعة لأنّ الرواية عندنا

.... يفوقان شيخي في مجمعي

وإن صحّت الرواية كان أصله مرداسيّ ثمّ قُلبت كسرة ما قبل الياء فتحة وقلبت الياء ألفا ثمّ حُذفت الألف اجتزاء بالفتحة، وعن البواقي إنها أسماء قبائل فلا تنصرف للعلميّة والتأنيث، وأمّا قوله :

عمرُ العلا هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف[36].

فإنّما حذف منه التنوين (أي من عمرو) لالتقاء الساكنين))[37] .

ومنه قوله في ترخيم المضاف : ((وأمّا الكسائيّ والفرّاء فذهبا إلى جواز ترخيم المضاف، وأوقعا الحذف في آخر المضاف إليه وتمسّكا بمثل قوله :

أبا عرو لا تبعد فكلّ ابن حرّة سيدعوه داعي موته فيجيب [38]

وبغيره، ولا حجّة فيه لهم لجواز أن يكون ترخيمه ها هنا لضرورة الشعر وهو جائز بالاتفاق))[39] .

3- ذكره الشاهد الشعريّ معزواً إلى قائله تارة ، وغير معزوٍ تارة أخرى :

من ذلك ما جاء في حديثه في باب التنازع، إذ يقول: ((وإذا عرفت لوازم كلّ واحد من إعمال الأوّل والثاني فنقول استدلّ الكوفيون على أولويّة إعمال الأوّل بالنقل والعقل أمّا النقل فقول امرئ القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أطلب، قليلٌ من المال (40)

وقول الآخر :

ولما أَنْ تَحَمَّل آلُ لَيْلَى سمعت ببينهم نَعَبَ الغُرَابَا (41)

وقول ذي الرمّة :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أصاب مالا (42)

وقوله :

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ تُنُخَّلَ، فاسْتَاكتْ به، عُودُ إسْحِلِ (43)

وقول طفيل الغنويّ :

وكمْتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ(44)

4- **العناية بالأوجه الإعرابيّة** : من يراجع كتاب البسيط يجد أنّ المؤلّف كان مولعا بالأوجه الإعرابيّة، إذ تجده يشرح الشاهد الشعري مفصّلا، ويُعطي الأوجه الإعرابيّة المحتملة فيه، وهذا الأمر لا يتأتّى إلّا لمن كان له حظّ كبير من العلم، متبحّرا في النحو متمكّنا من أدواته، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن معمولَي (لا) النافية للجنس في قول الشاعر :

وما صرَمْتُكِ حتّى قلتِ مُعلنةً... لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جملُ (45)

إذ قال : ((واعلم أنّ رفعهما يحتمل وجوها :

أحدها : أن يكون كلّ واحد منهما مرفوعاً بالابتداء، ويقدّر لكلّ واحد منهما خبر، وكأنّك قلت : لا حولٌ إلّا بالله ولا قوّةٌ إلّا بالله، فتكون الجملة الابتدائية معطوفة على الجملة الابتدائية .

والثاني : أن يكون الأوّل مرفوعاً بالابتداء والثاني عطفاً على الأوّل عطف مفرد على مفرد، ويكون لهما خبر واحد مثنّى .

والثالث : أن يكون الأوّل مرفوعا بـ (لا) على أن تكون (لا) بمعنى ليس ، والثاني معطوف على الأوّل عطف مفرد على مفرد ، وخبرهما واحد مثنّى ، فتكون (لا) الثانية ملغاة .

الرابع : أن يرفع الأوّل بـ (لا) بمعنى ليس ، وخبره محذوف وهو إمّا موجود، أو كائن مقدّر بعد إلّا ، وأن يرفع الاسم الثاني بأنّه مبتدأ خبره محذوف، ولا الثانية زائدة .

والخامس : عكس هذا الوجه ،

والسادس : أن يكون كلٌّ منهما مرفوعا بـ (لا) بمعنى ليس)) [46] .

ومن ذلك ما جاء في حديثه عن معمولي (ليس) إذا كان الاسم نكرة والخبر معرف، إذ قال في شرح قول حسّان بن ثابت :

كأنّ سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء[47]

((وأمّا قول حسّان فيحتمل وجوها :

أحدها : أنّ (عسل) اسم يكون و(مزاجها) خبره ، وحسُن ذلك من قِبَل أنّ عسلاً وماء جنسان، والجنس يقرب من المعرفة، ومن قِبل أنّ الخبر أيضا نكره لأنّ الضمير يعود إلى النكرة، فيكون نكرة لأنّ ضمير النكرة كالنكرة لكون الخبر ظرفا مقدّما عليه .

وثانيها : أن يكون مزاجها ظرفاً منصوباً بالخبر المحذوف فكان تقديره عسل وماء مستقرين في مزاجها وإذا كان كذلك جاز وقوع الاسم نكرة لكون خبره ظرفا مقدّما عليه .

وثالثها : أن يرتفع مزاجها بالابتداء وعسل وماء بأن يكون خبرا والجملة خبر يكون واسمه مضمر بمعنى الأمر والشأن .

ورابعها : أن يرتفع مزاجها بيكون وينصب عسلا على الخبر ويرتفع ماء بفعل مضمر كأن قال يكون مزاجها عسلا ويخالطها ماء)) [48] .

5- الاستئناس بشعر المولّدين : ذهب أكثر النحويين إلى عدم الاحتجاج بشعر المولّدين، ولكن هناك من النحويين مَن نظر إلى هذه الطبقة من الشعراء بموضوعية فقالوا : يُستشهد بشعر من يوثق به من شعراء هذه الطبقة[49]. ويبدو أنّ ركن الدين الأستراباذي قد اختار طريق المجوّزين، فقد احتجّ بشعر المتأخّرين من الشعراء، ولكن على سبيل الاستئناس بأقوالهم لا على سبيل توثيق القاعدة، لذلك نراه يُلحق الشاهد الشعريّ لأحد المولّدين

بآية قرآنيّة تقوية لحجّته وتوثيقا لرأيه، فقد استأنس ببيت واحد لأبي تمّام الطائيّ على مسالة في باب المبتدأ والخبر أورد عليها شاهدا من شعر الفرزدق[50] ، وفعل مثل ذلك في باب أفعل التفضيل، إذ استشهد بشعر المتنبي أكثر من مرّة[51]، من ذلك استشهاده ببيت للمتنبي بعد رجز لرؤبة في باب مجيء الحال جامدة فقال : ((فإنّ كلّ ما دلّ على هيئة الفاعل والمفعول صحّ أن يكون حالا سواء كانت مشتقّة أو لم تكن كقول أبي الطيّب :

بدت قمراً ومالت خوط بان وفاحت عنبراً ورنّت غزالا [52]

وكقوله تعالى ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ (الأعراف : 73) ، ومن يشترط فيه الاشتقاق يقول في البيت كأنّه قال بدت مشرقة الوجه حسنة المشي طيّبة العرف مليحة العينين)) [53] .

نتائج البحث

1- لقد كان ركن الدين من النحويين البارعين في أدلة الصناعة النحوية (أصول النحو) ، وقد أولى السماع (النقل) عناية خاصة ، ومن يطالع كتابه (البسيط في شرح الكافية) يجدُ كمّا هائلاً من الأدلة السّماعية (النقلية) سواء أكانت في القرآن الكريم أم الحديث النبوي الشريف أم الشعر والنثر ، إذ يعد السّماع عنده أصلاً رئيساً من أصول النحو حيث تجده يميل إليه في مناقشتهِ معظم المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ويبني عليه حكمه في الجواز أو المنع.

2- لقد عنى ركن الدين بالقرآن الكريم عناية كبيرة ، فقد كان يستشهد بالآيات القرآنية لتوضيح القاعدة النحوية ، كما أنه لم يغفل عن الاستشهاد بالقراءات القرآنية بل كان يعتد بها لتأييد أحكامه النحوية وفي الوقت الذي نراه يستدل بالقراءات المشهورة والمتواترة كان يستدل بالقراءة الشاذة كما وجدناه أحيانا يضعف بعض القراءات[54].

3_لقد وقف ركن الدين الاستراباذي في مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين موقفاً منحازاً الى المدرسة البصرية في كثير من المسائل النحوية ، إلا أنه قد يميل إلى رأي الكوفيين في بعض المسائل [55].

الهوامش:

([1]) ينظر : أعيان الشيعة، للعاملي: 23/ 141، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 2/ 218، وكشف الظنون : 1273. وقد ذكر أنّه (حسن) مجردًا من (ال) ، ومعجم المؤلّفين : 3/ 196 .

([2]) البسيط : 1/ 279 .

([3]) م . ن : 1/ 322_323 .

([4]) البسيط : 1/ 236 .

([5]) م . ن : 1/ 517 .

([6]) ينظر : المشكل في العربيّة : 241 .

([7]) هكذا وردت في النص والصحيح أن يقول للقاعدين إلّا أنّه التزم بلفظ الكلمة في الآية .

([8]) البسيط : 1/ 596 .

([9]) البسيط : 1/ 354 .

([10]) م . ن : 1/ 546 .

([11]) البسيط : 61/3 .

([12]) م . ن : 1/ 278 و375 و 126/2 و 596 .

([13]) النصب قراءة ابن عامر والرفع قراءة باقي القراء السبعة ينظر : الحجّة في القراءات السبع : 124.

([14]) البسيط : 1/ 582 .

([15]) م . ن : 1/ 583 .

([16]) ينظر : أسفار الفصيح : 231/1 .

([17]) مسند أحمد : 474/32 .

([18]) البسيط : 1/ 227 .

([19]) لم أعثر على الحديث في كتب الصحاح ، وقد استشهد به ابن الخشاب في المرتجل في شرح الجمل : 165 .

([20]) البسيط : 1/ 522 .

([21]) عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ 6قَالَ: «وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا»، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، سنن أبي داود : 231/3 .

([22]) عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ6 أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ». مسند الشافعي : 220 .

([23]) البسيط : 2/ 5–6 .

([24]) لم أعثر على هذا الحديث في الصحاح ، وورد في تفسير الكشاف: 2/ 127 ، ولم يذكر له مخرجًا، وقد ذكره بغير سند الفراء في "المعاني" : :1/ 470، والقرطبيّ : 8/ 354، وأبو حيان في "البحر" : 5/ 172 .

([25]) البسيط : 2/ 384 .

([26]) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : 19 ، خزانة الادب : 3/ 1–4 .

([27]) ينظر : أصول النحو عند أبن الحاجب (646هـ) (أطروحة) ، خليل إبراهيم الدليميّ : 82 .

([28]) ينظر : البسيط : 2 /704 .

([29]) البيت لنهشل بن حري بن ضمرة بن جابر النهشلي ، ينظر : المقاصد النحويّة : 915/2 .

([30]) البسيط : 276/1 .

([31]) نسبه الزمخشري لعبد الواسع بن أسامة، ينظر: شرح المفصل : 355/4 وكذلك ابن يعيش 7/ 103

([32]) البسيط : 450/2 .

([33]) م . ن : 197/1 .

([34]) البيت لعباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه : 84 .

([35]) البيت لدوسر بن دهبل في الأصمعيّات : 150 .

([36]) البيت لمطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق : 13 ، ومعجم الشعراء :200 ، ولعبد الله بن الزبعرى في أمالي المرتضى : 2/ 269 .

([37]) البسيط : 198 .

([38]) البيت بلا نسبة في أسرار العربيّة : 239 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 348 .
([39]) البسيط : 1/ 442 .
([40]) البيت لامرئ القيس ، ينظر : ديوانه : 39 .
([41]) البيت لجرير ، ينظر : ديوانه : 823 .
([42]) ينظر: ديوانه 1534 .
([43]) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص 498؛.
([44]) ديوانه : 7 .
([45]) البيت للراعي النميري ، ينظر : ديوانه : 198 لأبن بري 97 وغيرها .
([46]) البسيط : 1/ 625 و 627 .
([47]) البيت لحسان بن ثابت ، ينظر : ديوانه : 3 .
([48]) البسيط : 464/2 .
([49]) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 34 ، و تاريخ آداب العرب : 210/1 .
([50]) البسيط : 339/1 .
([51]) ينظر : البسيط : 376/1 و 460 و 310/2 .
([52]) ديوان المتنبي : 224/3 .
([53]) البسيط : 533/1 .
([54]) ينظر البسيط 1/ 278، 436/1، 279/1
([55]) ينظر البسيط / الدراسة 72/3 ،186/2، 459/2.

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم.

1- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ، ط 1 ، 1420هـ- 1999م.

2- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، ت/ الدكتور أحمد سعيد قشاش، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية 1416هـ.

3- الاشتقاق: للإمام أبي بكر بن دريد الأزدي (ت 321 هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. دار المسيرة بيروت، ط 3 منشورات مكتبة المثنى بغداد، 1979 م.

4- الأصمعيات، عبد الملك بن قريب بن علي الأصمعي (ت216هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر ،و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط 7، 1993م.

5- أعيان الشِّيعة، للسّيّد محسن الأمين (1371 هـ)، تح. حسن الأمين، دار التَّعارف للمطبوعات، بيروت، 1983 م.

6- الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ،حقّقه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط 1، 1409هـ – 1989 م.

7- أمالي المرتضى، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط (1) 1373هـ.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت .577هـ)، المكتبة العصرية، القاهرة ، ط1، 1424هـ- 2003م.
9- البحر المحيط في التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) المحقق: صدقي محمد جميل دار الفكر – بيروت الطبعة: 1420 هـ.
10- البسيط في شرح الكافية ركن الدين الاستراباذي ، المكتبة الأدبية المختصة 1427.
11- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، د.ت.
12- تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي (ت 1937 م) ط دار الكتاب العربي، بيروت 1974.ص.- (الأصل: رسالة دكتوراه- جامعة القاهرة، 1373 هـ).
13- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي ، شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م
14- الحجة في القراءات السبع الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ(
تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت دار الشروق – بيروت الطبعة: الرابعة، 1401 هـ.
15- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ – 1997 م.
16- ديوان امرئ القيس ،اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت، ط2، 1425 هـ – 2004 م.
17- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، (د.ت).
18- ديوان حسان بن ثابت ؛ تحقيق الدكتور وليد عرفات، (ط) دار صادر، بيروت، 1974م.
19- ديوان عباس بن مرداس السلمي جمع، د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة 1412.
20- ديوان طفيل الغنوي –تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد –بيروت– الطبعة الأولى سنة 1968 م.
21- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (ت 616 هـ)؛ تحقيق مصطفى السقا وآخرون .. ، (ط) مصطفى الحلبي بمصر سنة 1971 م.
22- سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

23- شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت643هـ)،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1، 1422 هـ – 2001 م.

24- شعر الراعي النميري ، شرحه الدكتور واضح الحمد ، دار الجيل ، بيروت ، ط1/ 1416هـ، 1995م.

25- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو ، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3 – 1407 هـ.

26- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة ،(ت1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد 1941م.

27- المرتجل (في شرح الجمل)،أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت 567 هـ)تحقيق ودراسة: علي حيدر ،دمشق، 1392 هـ – 1972 م .

28- مسند الإمام أحمد بن حنبل . أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م.

29- المشكل في العربية ، د. أمين عبيد جيجان ،دار الرضوان للنشر والتوزيع ،عمان، ط 1 2018م-1439هـ.

30- مُسْنَد الإِمَام الشَّافِعِي ، حبر الأمة وَإِمَام الْأَئِمَّة الإِمَام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ ، صححت هَذِه النُّسْخَة على النُّسْخَة المطبوعة فِي مطبعة بولاق الأميرية وَالنُّسْخَة المطبوعة فِي بِلَاد الْهِنْد ، دَار الْكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

31-

32- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت207هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط 1.

33- معجم الشعراء؛ لابي عبيد الله المرزباني (ت 384 هـ)، تحقيق عبد الستار فراج، (ط) الحلبي بالقاهرة سنة 1379 هـ.

34- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دمشق 1380 هـ- 1960 م.

35- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» ،بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 1431 هـ – 2010م.